

المدونة الكبرى

في المسافر تحل عليه الزكاة في السفر قال وسئل مالك بن أنس عن المسافر تجب عليه الزكاة وهو في سفر أيقسمها في سفره في غير بلده وإن كان ماله وراءه في بلده قال نعم قيل له إنه قد يخاف أن يحتاج في سفره ولا قوت معه فقال أرى أن يؤخر ذلك حتى يقدم بلده قيل له فإن وجد من يسلفه حتى يقدم بلاده أترى أن يقسم زكاته فقال نعم هو أحب إلي قال وسألنا مالكا عن الرجل يكون من أهل مصر فيخرج إلى المدينة بتجارة وهو ممن يدير التجارة وله مال ناض بمصر ومال بالحجاز فقال لا أرى بأسا أن يزكي بموضعه الذي هو به ما معه وما خلفه بمصر قال فقلنا له وإن كان ماله خلفه بمصر وهو يجد من يسلفه زكاته حيث هو فقال فيتسلف وليؤد حيث هو قال فقلنا له فإن كان يحتاج وليس معه قوت ذلك قال فليؤخر ذلك حتى يقدم بلده وقد كان يقول يقسم في بلاده قال سحنون وقد قال بعض كبراء أصحاب مالك وهو أشهب إن كان ماله وراءه في بلاده وكانت تقسم في بلاده عاجلا عند حلولها وما أشبه ذلك فلا أرى أن يقسمها في سفره وأرى ذلك أفضل إلا أن يكون بأهل الموضع الذي هو به من سفره حاجة ملحة ونازلة شديدة فأحب إلي أن يؤدي زكاة ماله في مكانه الذي هو به إن كان يجد ذلك إلا أن يخاف أن يؤدي زكاة ماله ببلده فلا أرى ذلك عليه في إخراج الزكاة من بلد إلى بلد قلت رأيت صدقة الإبل والغنم والبقر وما أخرجت الأرض من الحب والقطنية أو الثمار أتقل هذه الزكاة من بلد إلى بلد في قول مالك قال سئل مالك عن قسم الصدقات أين تقسم فقال في أهل البلد التي تؤخذ فيها فإن فضل عنهم فضل نقلت إلى أقرب البلدان إليهم ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء وبلغ الإمام عن بلد آخر مجاعة نزلت بهم أصابتهم سنة أذهبت مواشيهم أو ما أشبه ذلك فنقل إليهم بعض تلك الصدقة رأيت ذلك صوابا لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت بهم الحاجة